

أثر تقلبات سعر صرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2000.2020)

The impact of exchange rates fluctuation on the goals of economic policy in Algeria:
an analytical study during the period (2000-2020).

*

موسى بوشنب

جامعة بومرداس - الجزائر

m.boucheneb@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/08/11

تاريخ الإستلام: 2022/07/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة (2000 - 2020)، حيث تم من خلالها التطرق إلى تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري ومدى مساهمته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر.

وخلصت الدراسة إلى أن سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020) ساهم بشكل فعال في ضبط معدلات التضخم عند المستوى المطلوب من طرف السلطات النقدية في حين بقي تأثيره جد ضعيف في تخفيض معدلات البطالة، الرفع من معدل النمو الاقتصادي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والتي تبقى رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية نظرا لانحصار الصادرات في الجزائر في قطاع واحد وهو قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، السياسة الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التضخم، البطالة، ميزان المدفوعات.

تصنيف JEL: E60; E41.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of the fluctuations of the Algerian dinar exchange rate on the goals of economic policy during the period (2000-2020), through which it was discussed to analyze the development of the Algerian dinar exchange rate and the extent of its contribution to achieving the goals of economic policy in Algeria.

The study concluded that the exchange rate of the Algerian dinar during the period (2000-2020) contributed effectively to controlling inflation rates at the level required by the monetary authorities, while its effect remained very weak in reducing unemployment rates, raising the rate of economic growth, and achieving balance in the balance of payments. , Which remains a hostage of oil prices in the global markets due to the confinement of exports in Algeria in one sector, which is the fuel sector.

Keywords: exchange rate, economic policy, economic growth, inflation, unemployment, balance of payments.

Jel Classification Codes:E60;E41.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

تعتبر سياسة سعر الصرف من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، كونها تشكل آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الداخلية والخارجية، كما تعد واحدة من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على أهداف السياسة الاقتصادية كت تحقيق المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي، الرفع من مستوى التشغيل وتخفيض معدلات البطالة، تحقيق الاستقرار النقدي، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومعالجة الاختلالات الاقتصادية وغيرها.

والجزائر واحدة من الدول التي سعت إلى أحداث إصلاحات عميقة على سياسة سعر الصرف قصد تقريب الدينار من قيمته الحقيقية، والتي ترجمت أساسا في سلسلة التخفيضات التي شرعت في تطبيقها السلطات النقدية مع بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية والتي بموجبها تم اختيار نظام التعويم المدار كأحد أنظمة لسعر صرف الدينار الجزائري، حيث أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يستجيب لقوى العرض والطلب. ومع مطلع الألفية الثالثة أقدمت السلطات النقدية إلى إعادة تنشيط سياسة سعر الصرف للتأثير أو القضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية التي شكلت تحديا أمام الاقتصاد الجزائري، خصوصا وأن هذه الفترة تميزت بزيادة حجم السيولة في الاقتصاد نتيجة تحسن الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهو ما تطلب توجيه سياسة سعر الصرف للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفي هذا الإطار سوف نحاول من خلال هذه الورقة البحثية معرفة أثر تقلبات سعر الصرف الدينار الجزائري على أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل وتشجيع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك خلال الفترة الممتدة 2000 إلى غاية 2020.

1.1. إشكالية الدراسة:

من خلال كل ما سبق فإن إشكالية بحثنا هذا جاءت لتجيب عن السؤال الرئيسي التالي: ما مدى تأثير تقلبات سعر صرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020؟.

وتندرج تحت هذه الإشكالية سؤالين فرعيين هما:

❖ ما هي مختلف التطورات التي شهدتها سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000.2020)؟

❖ هل تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري ساهمت بشكل فعالة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000.2020).

2.1. فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن الإشكالية العامة وكذا الاسئلة الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

❖ ساهمت احتياطات الصرف التي أصبحت تزخر بها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة بشكل كبير في استقرار سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000.2020).

❖ ساهمت تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري بشكل فعال في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (الرفع من معدل النمو ومستوى التشغيل، استقرار معدل التضخم والتوازن في ميزان المدفوعات) في الجزائر خلال الفترة (2000.2020).

3.1. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها تحاول تسليط الضوء على سعر صرف الدينار الجزائري ومدى مساهمته في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة (2000-2020)، التي شهدت فيها الجزائر تطورا نوعيا في سياساتها الاقتصادية الكلية لا سيما سياسة سعر الصرف التي أصبحت تمثل إحدى أهم أدواتها المستخدمة في تحقيق أهدافها المنشودة،

خصوصا وأن هاته الفترة تزامنت مع الارتفاع الكبير في سعر برميل البترول في الأسواق الدولية الأمر الذي ترتب عليه الزيادة المطردة في حجم احتياطات الصرف التي كان لها دورا كبيرا في استقرار سعر صرف الدينار الجزائري عند المستوى التوازني.

4.1. أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف نوردتها فيما يلي:

- ❖ إبراز تطور وتحليل سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة المدروسة.
- ❖ محاولة فهم وإدراك العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وأهداف السياسة الاقتصادية.
- ❖ معرفة أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أهداف السياسة الاقتصادية خلال سنوات الألفية الثالثة.

5.1. منهجية الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي الذي يركز على الوصف والتحليل لمختلف الظواهر المدروسة، وهذا عند تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري وإبراز مدى مساهمته في إدراك أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020). كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي عند سرد الوقائع العملية من خلال استقراء الدراسات السابقة بهدف تدعيم الدراسة وتحليلها بشكل جيد.

6.1. الدراسات السابقة:

لا توجد أية دراسة تطرقت للموضوع بشكل مماثل. لكن هناك العديد من الدراسات التي تعرضت للموضوع بشكل آخر، حيث تطرقت في معظمها إلى توضيح أثر سعر صرف الدينار الجزائري على أحد أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في: النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، التضخم، والتوازن في ميزان المدفوعات، دون الجمع بينها. ومن بين هذه الدراسة نذكر:

- ❖ دراسة عسول محمد الأمين وزحاف حبيبة، مقال بعنوان " أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة: 2000 الى 2014. حيث جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على آلية سعر الصرف وكيف تؤثر على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2000-2020). وقد خلصت الدراسة إلى أن سعر الصرف لا يؤثر على حجم التجارة الخارجية للدولة ومنه على ميزان المدفوعات الخاص بها، وتوصلت أيضا إلى أن سعر الصرف وميزان المدفوعات متغيرات لا تربطها علاقة في الاقتصاد الجزائري.
- ❖ دراسة زاوية رشيدة وبوخاري عبد الحميد، مقال بعنوان " دور سعر الصرف في التأثير على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور وأثر تغيرات سعر الصرف على فاعلية النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2017، وذلك من خلال التطرف لنوع العلاقة بينهما ومحاولة فهم تطورات سعر صرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري خلال الفترة المدروسة وأثره على معدلات النمو الاقتصادي. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي حيث عند ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى إبطاء النمو الاقتصادي أما الانخفاض في سعر الصرف يساهم في زيادة الصادرات وتسارع النمو الاقتصادي. وحسب اختبار جرانجر للسببية اتضح أن التغيرات في سعر الصرف والميزان التجاري لا تسبب في النمو الاقتصادي بل أن هناك متغيرات أخرى تسبب في النمو الاقتصادي ولم تدخل في النموذج.
- ❖ دراسة شلوفي عمير وسببوا زينب، مقال بعنوان: " أثر سعر الصرف على التضخم في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2018. جاءت هذه الدراسة لتوضح أثر سعر الصرف على التضخم وما مدى قدرته على امتصاص الصدمات في

أثر تقلبات سعر صرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2000.2000).

الاقتصاد الجزائري وهذا باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة 1980-2018 للمؤشرين أسعار الاستهلاك كمتغير تابع وسعر الصرف الحقيقي كمتغير مستقل باستخدام أسلوب ARDL وتوصلت الدراسة إلى نتائج مفادها وجود تكامل مشترك بين المتغيرين محل الدراسة بحيث يلعب سعر الصرف دورا مهما في الأداء التضخمي واعتباره من بين أهم المؤشرات الكلية التي تعمل كمنصة للصدمات للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

2. تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة (2000.2020)

بفضل سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة "التعويم المدار" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، ومع زيادة حجم احتياطات الصرف التي أصبح يزخر بها بنك الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة عقب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، عرف سعر صرف الدينار الجزائري نوعا من الاستقرار مقابل أهم العملات الأجنبية (الدولار) خلال الفترة المدروسة، وذلك كما يوضحه الجدول الموالي.

الجدول رقم (01): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000.2020).

الوحدة: الدينار الجزائري مقابل الدولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر صرف	72.64	74.39	72.93	77.53	78.65	80.56	100.46	109.47	110.96
السنوات	2018	2019	2020	-	-	-	-	-	-
سعر صرف	116.62	119.15	132.13	-	-	-	-	-	-

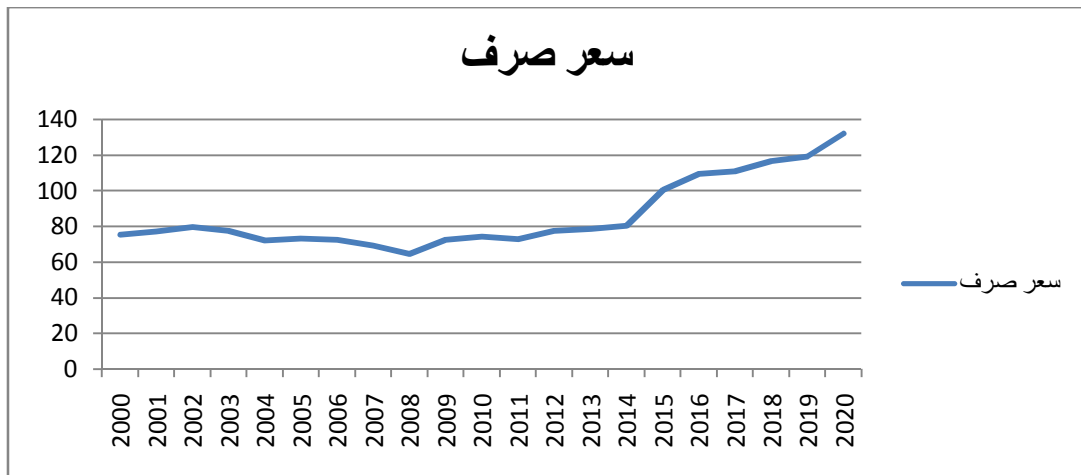
المصدر: من اعداد الباحث بناء على:

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2008، 2013.

- بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

- بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021.

الشكل رقم (01): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الفترة (2000.2020)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (01)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01)، أن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة (2000.2020) عرف اتجاها تصاعديا وهو ما يؤكد على تدهور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة المدروسة. وباعتبار سعر صرف الدينار الجزائري مرتبط أساسا بمستوى احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر، فإن ارتفاع هذا الأخير مع مطلع الألفية الثالثة، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل الدولار، حيث بلغ 77.21 دج بالنسبة للدولار

الواحد في 2001 مقابل 75.26 دج للدولار الواحد في 2000. وبغية تقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي وبالتالي تقليل نمو الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، أقدم بنك الجزائر خلال الفترة (2000 — 2002) بتخفيض الدينار الجزائري بنسبة 05%، لكن سرعان ما عاد سعر صرف الدينار الجزائري نحو الارتفاع خلال الفترة (2003 - 2008) نتيجة تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي أمام العملات السيادية بسبب ارتفاع اسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث وصل سعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري سنة 2003 إلى 77.39 دج بالنسبة للدولار الواحد ثم إلى 72.06 دج بالنسبة للدولار الواحد سنة 2004 و 72.64 دج ثم 69.29 دج للدولار الواحد خلال سنتي 2006 و 2007 على الترتيب، ويعكس هذا التطور في قيمة الدينار إلى العرض المتزايد للعملات الصعبة في السوق المصرفية في ظل استقرار الطلب عليها، بالإضافة إلى تقلص الفارق في التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

وفي سنة 2008 عرف سعر صرف الدينار مقابل الدولار تحسنا وصل إلى 64.58 دج لكل دولار واحد مقابل 69.29 دج للدولار الواحد في 2007، أي بارتفاع قيمة العملة الوطنية ب 6.79%، مما أدى إلى تعزيز سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار في المدى القصير. كما أفضت تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف بين البنوك إلى تحقيق تعديل في سعر تعادل الدينار مقابل العملات الأخرى، وهو ما سمح بتصحيح الأثر المتوقع لتغير الأسعار النسبية على توازن سعر الصرف الفعلي الحقيقي. وبقي سعر الصرف الفعلي الحقيقي في نهاية 2008 قريبا من التوازن، وذلك بتحسين يساوي 1.58% كمتوسط سنوي، وقد نتج هذا التحسن عن التحسن في سعر الصرف الفعلي الإسمي (2.58%)، في ظرف تميز بالتقلب في الأسعار النسبية خلال السنة. (التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، 2009، صفحة 90) ليعود سعر صرف الدينار الجزائري خلال سنتي 2009 و 2010 نحو الانخفاض بنسبة 12.5% و 2.5% على التوالي وذلك كاجراء احترازي لحماية الاقتصاد الجزائري من آثار وتداعيات أزمة الرهن العقاري. وفي سنة 2011 شهد سعر صرف الدينار ارتفاعا طفيفا مقابل الدولار حيث بلغ 1.96% مقارنة ب 2010، منتقلا من 74.39 دج للدولار الواحد في 2010 إلى 72.93 دج للدولار الواحد في 2011. (الجزائر، بنك، أكتوبر 2012، صفحة 84) ليأخذ بعد ذلك اتجاهها معاكسا طيلة السنوات المتبقية من فترة الدراسة (2012 - 2020) حيث انخفض من 77.53 دج للدولار الواحد سنة 2012 إلى 109.47 دج للدولار الواحد سنة 2016 ليصل إلى 132.13 دج للدولار الواحد سنة 2020، ويرجع السبب الرئيسي لهذه التقلبات في قيمة الدينار الجزائري إلى العناصر التالية: (المجلس الوطني الاقتصادي، نوفمبر 2015، صفحة 27)

❖ انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية؛

❖ تعزيز قيمة الدولار في سوق الصرف العالمية؛

❖ ضعف المنافسة لعناصر الانتاج؛

❖ تدهور العناصر الأساسية للاقتصاد الوطني.

إضافة إلى هذه الأسباب، فإن التدهور في سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار يعود كذلك إلى اقدام بنك الجزائر لا سيما سنة 2018 إلى اعتماد سياسة تمويل جديدة وهي التمويل غير التقليدي، أين تم طباعة 5000 مليار دينار جزائري حسب محافظ بنك الجزائر دون مقابل انتاجي، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة العملة المحلية، كما دفع عدم الاستقرار السياسي الذي عاشته الجزائر سنة 2020 بالعديد من المواطنين الذين كانوا يكتنون اموالهم نقدا إلى استبدالها بالعملة الصعبة والذهب، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية.

3. أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر (2000. 2020)

شرعت الجزائر مباشرة مع مطلع الألفية الثالثة في إعادة تنشيط سياسة سعر الصرف كأداة هامة من بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، وذلك من أجل التأثير على الاختلالات الاقتصادية والمالية التي شكلت تحديا كبيرا للدولة منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات الدولية. ومع زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد نتيجة تحسن الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، فإن ذلك يتطلب توجيه سياسة سعر الصرف لمقابلة الزيادة المفرطة في حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد ومحاربة التضخم. وفي هذا الإطار سوف نحاول في هذا المحور معرفة أثر سعر صرف على تحقيق هدف الاستقرار في المستوى العام للأسعار، تحقيق التشغيل الكامل وتشجيع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وذلك خلال الفترة (2000 . 2020)

1.3. أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على استقرار المستوى العام للأسعار (2000. 2020)

نظريا توجد مقارنة قوية بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، فالانخفاض في سعر الصرف يساهم في ارتفاع مستوى تنافسية البلد وانخفاض مستوى التضخم، كما أن ارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى تدهور سعر الصرف. إن زيادة احتياطات الصرف نتيجة ارتفاع أسعار النفط مع مطلع الألفية الثالثة كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف، حيث تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة خلال سنوات 2000-2002، 2002 الأمر الذي قابله طلب على العملات الأجنبية (استيراد السلع والخدمات)، كما أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي كان نسبيا مستقرا مع استقرار قليل في نهاية 2002 نتيجة الاستقرار الفعلي الإسمي وسلوك الأسعار في الجزائر تجاه الدول الشريكة تجاريا. وقد ترتب عن هذا الاستقرار في سعر الصرف تسجيل أدنى نسبة لمعدل التضخم خلال الفترة المدروسة حيث بلغ سنة 2000 ما نسبته 0.34%، لكن سرعان ما سجل ارتفاعا ملحوظا أين وصل إلى 4.23% سنة 2001، وذلك بسبب زيادة حجم السيولة في الاقتصاد نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وإطلاق الحكومة لبرنامج الانعاش الاقتصادي، بالإضافة إلى ارتفاع أجور الموظفين التي تقرر دفعها. عاد معدل التضخم نحو الانخفاض سنة 2002 ليبلغ 1.42% وذلك بفضل استقرار أسعار المواد الغذائية ليسجل ارتفاعا طفيفا سنة 2003، 2.59%. ويعود هذا التحسن إلى استقرار معدل سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الذي أصبح يقترب من مستواه التوازني الطويل الأجل. وهو ما سمح بتحسين القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية وإبقاء معدلات التضخم في مستويات منخفضة ومتطابقة مع الأرقام المصرح بها من طرف السياسة النقدية (معدل التضخم المستهدف أقل من 3%). أضف إلى ذلك فإن تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار وكذا مقابل أهم العملات القوية ساهم بشكل كبير في تقليص الفارق في التضخم مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

عاد معدل التضخم من جديد نحو الارتفاع ليصل سنة 2009 إلى 5.74% بسبب ارتفاع مؤشر أسعار المواد الغذائية في العالم بحوالي 31% مقارنة بسنة 2008 عقب (التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ديسمبر 2011، صفحة 22) الأزمة المالية العالمية بالإضافة إلى زيادة حجم الواردات. وقد بلغت معدلات التضخم أعلى مستوياتها سنة 2012 إذ سجلت ما نسبته 8.89% وذلك بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمواد المصنعة المستوردة والتي تزامنت مع ارتفاع الأسعار الدولية كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية. ليتراجع بعد ذلك في سنتين 2013 و2014 ليسجل 3.26% و2.9% على الترتيب بسبب تراجع أسعار النفط وأسعار عدد من السلع الأساسية في السوق الدولية. وقد سجل معدل التضخم ارتفاعا آخر اعتبارا من سنة 2015 التي وصل فيها إلى 4.8% ليبلغ سنة 2016 ما نسبته 5.9%، ويرجع ذلك إلى تضخم أسعار أربع مجموعات من بين الثمانية وهي: التغذية والملابس والأحذية والنقل و مواد متنوعة حيث ساهمت بواقع 86.7% في

التضخم. (Algérie, Banque , 2017, p. 35) وقد تزامن الارتفاع في معدل التضخم في سنة 2016 مع انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة محليا. وسرعان ما عاد معدل التضخم نحو الانخفاض ليسجل 4.3% سنة 2018 و3.6% سنة 2020 وذلك نتيجة لمواصلة الحكومة لسياسة الدعم بالنسبة للسلع الاستهلاكية. رغم سلسلة التخفيضات في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الألفية الثالثة، إلا أن قوة الوضعية المالية الخارجية الصافية سمحت باستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدل التضخم في المتوسط عند مستوى 3.77%، وهو معدل أقل من معدل التضخم المستهدف من طرف السياسة النقدية والمصرح به من طرف بنك الجزائر اعتبارا من سنة 2007 (معدل التضخم المستهدف أقل من 04%). وعليه يمكن القول أن الارتفاع المطرد في الاحتياطيات الرسمية واستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار خلال الفترة (2000 - 2020) كان له دورا كبيرا في التخفيف من أثر التضخم المستورد واستقرار الأسعار النسبية التي ساهمت في زيادة حجم الصادرات. والجدول الموالي يوضح تطور معدل التضخم وعلاقته بتطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000 - 2020).

الجدول رقم (02): تطور معدل التضخم وعلاقته بتطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2000 - 2020).

الوحدة: (%). الدينار الجزائري مقابل الدولار.

السنوات	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
معدل التضخم	3.91	5.74	4.86	3.51	2.53	1.63	3.54	2.59	1.42	4.23	0.34
سعر الدينار/ الدولار	74.39	72.64	64.58	69.29	72.64	73.27	72.06	77.39	79.68	77.21	75.26
السنوات	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
معدل التضخم	3.6	2.0	4.3	4.8	5.9	4.8	2.9	3.26	8.89	4.52	.
سعر الدينار/ الدولار	132.13	119.15	116.62	110.96	109.47	100.46	80.56	78.65	77.53	72.93	.

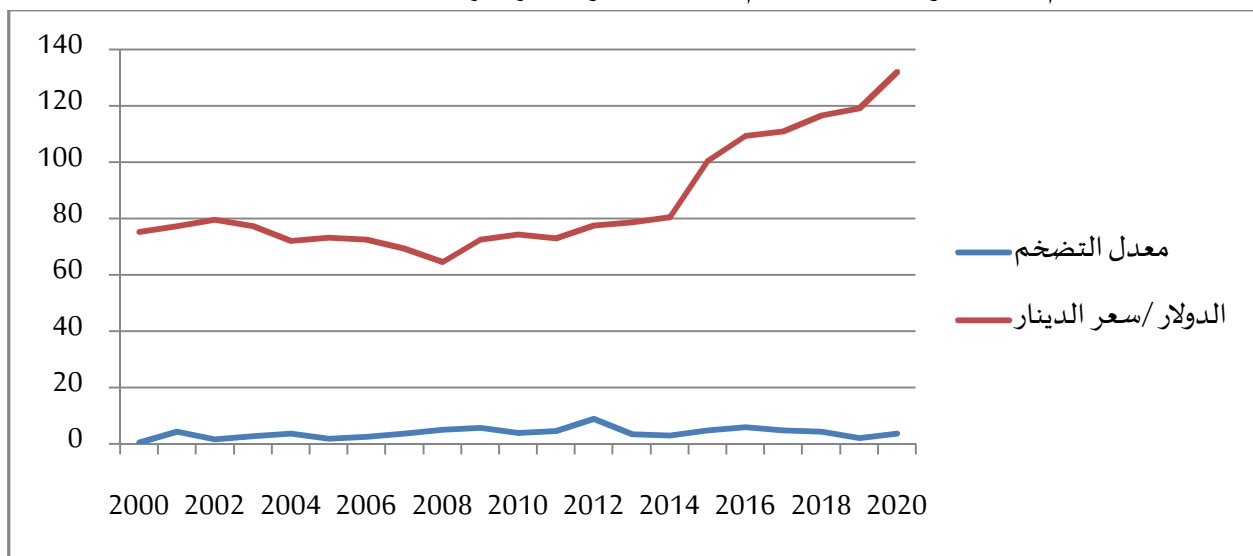
المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Banque mondiale, sur le site www.banquemondiale.org. Consulte le 12_07_2022

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2008، 2013.

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021، ص 29.

الشكل رقم (02): تطور معدل التضخم وعلاقته بتطور سعر صرف الدينار خلال الفترة (2017،2020).



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (02).

2.3. أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على معدلات البطالة والنمو الاقتصادي (2000 . 2020):

إذا كان الاستقرار في سعر الصرف يؤدي إلى تحسين وضعية نشاط المبادلات الاقتصادية مع العالم الخارجي، تعزيز تنافسية الاقتصاد المحلي أمام المنافسة الدولية، وتوطين الثقة في العملة الوطنية بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين المحليين أو الأجانب، فإن ذلك يؤكد على أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين تطور سعر الصرف ومستوى التشغيل والنمو الاقتصادي. (بوشنب، 2015، صفحة 284).

مع مطلع الألفية الثالثة التي عرفت تحسن الأوضاع المالية للجزائر نتيجة ارتفاع اسعار البترول في الأسواق العالمية وامام الانفتاح الواسع للاقتصاد الوطني على الأسواق العالمية، باشرت الحكومة الجزائرية إلى إطلاق مخططات الانعاش والنمو الاقتصادي التي ترتب عنها ارتفاع مناصب الشغل خلال الفترة (2001-2006) إلى مليون منصب مع تسجيل معدل نمو قياسي وصل إلى 6.8 بالمائة سنة 2003، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات البطالة مقارنة بالسنوات السابقة، لكن الواقع لا يعكس ذلك، حيث أن أعداد الناشطين الباحثين عن العمل بلغت حسب الديوان الوطني للإحصائيات 1240841 بطالا سنة 2006، وهو ما يعادل 12.3%، وبلغ عدد الأقل من 30 سنة 869879 بطالا، أي 70.1% من إجمالي البطالين، كما قدرت نسبة البطالة في الوسط الحضري بـ 62.6% مقابل 37.4% في الوسط الريفي. (حافصي و خليل، 2018، صفحة 142) وقد انخفضت معدلات البطالة سنة 2009 إلى 10.2% نتيجة تحسن الظروف السياسية والأمنية في البلاد لتستقر عند مستوى 10 و 11% إلى أن وصلت إلى 14.2% سنة 2020 وذلك بسبب فقدان السوق المحلية ما يقارب 51 ألف وظيفة بسبب غلق المصانع ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا.

أما بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت هي الأخرى مع مطلع الألفية الثالثة التي عرفت تحسنا في أسعار النفط ارتفاعا بمستويات ايجابية ومتفاوتة حيث سجلت أقصى معدل لها سنة 2003 بحوالي 6.9% بسبب زيادة حجم الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة ارتفاع عائدات قطاع النفط بسبب ارتفاع أسعارها، بالموازاة مع ذلك عرف سعر الصرف تذبذبا إلى غاية 2004 التي سجلت تحسنا قدر بـ 72.06 دج لكل واحد دولار وقد كان ذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي ترتب عنها زيادة احتياطي الصرف الذي ساهم بشكل كبير في تقوية المركز المالي وبالتالي تعزيز استقرار سعر صرف الدينار الذي ساهم في استقرار معدلات النمو عند مستويات ايجابية متفاوتة. لكن بعد الأزمة المالية لسنة 2008 التي ترتب عنها تدهورا كبيرا في أسعار النفط وتراجع مداخيل البلاد، قامت السلطات بإجراء تخفيضات متتالية في سعر صرف الدينار الجزائري من أجل المحافظة على استقرار معدلات النمو عند مستوياتها الايجابية، حيث انتقل سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 64.58 دج سنة 2008 إلى 109.47 دج سنة 2016، وهو ما أدى إلى تسجيل معدلات نمو إيجابية بلغت سنة 2015 ما نسبته 3.7%. وقد شهدت الفترة من 2017 إلى 2020 انخفاضا في معدلات النمو الاقتصادي ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وعليه يمكن القول أن تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على معدل النمو الاقتصادي يبقى جد ضعيف، ويعود ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الوطني الذي لا يزال فيه قطاع المحروقات يحدد مسار النمو الاقتصادي إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولهذا يمكن القول أن تراجع معدلات البطالة وتسجيل معدلات نمو إيجابية خلال الفترة المدروسة يعود أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية وليس إلى الاستقرار في سعر صرف الدينار الجزائري.

ويمكن توضيح تطور سعر صرف الدينار وعلاقته بتطور النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000 -

2020) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار وعلاقته بتطور النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة خلال الفترة (2000 . 2020)

الوحدة: (%، الدينار مقابل الدولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الاقتصادي	2.4%	2.4%	5.6%	6.9%	4.3%	5.1%	1.7%	3.4%	2.0%	1.6%	3.3%
معدلات البطالة	29.5	27.3	25.7	23.7	17.6	15.2	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0
سعر صرف الدينار/ الدولار	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.39
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	.
معدل النمو الاقتصادي	2.8%	3.3%	2.8%	3.4%	3.7%	3.3%	2.2%	1.4%	0.8%	1.9%	.
معدلات البطالة	10.0	11.0	09.8	10.6	11.2	11.9	11.7	11.7	11.4	14.2	.
سعر الدينار/ الدولار	72.93	77.53	78.65	80.56	100.46	109.47	110.96	116.62	119.15	132.13	.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الديوان الوطني للإحصاء <https://www.ons.dz>

- The Word Bank, 2020.

-International Labour Organization, 2021

3.3. أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات (2000 . 2020).

من المعروف أن عرض الصرف الأجنبي، إنما يستمد مصدره من مختلف المعاملات، سواء الجارية أو الرأسمالية، التي تظهر في الجانب الدائن، أو جانب المتحصلات في ميزان المدفوعات والذي يمثل في نفس الوقت طلب غير المقيمين على العملة الوطنية، وبالمثل فإن الطلب على العملة الأجنبية، إنما يمثل في المقابل عرض المواطنين للعملة الوطنية، الذي يستمد مصدره من مختلف المعاملات التي تظهر في الجانب المدين أو جانب المدفوعات، وعليه فإن التوازن في سوق الصرف الحرة، إنما يرتبط بتوازن ميزان المدفوعات، وفقا لما يعرف بالتوازن السوقي، حيث تعمل التغيرات في سعر الصرف على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات، بصور تلقائية دون الحاجة للاحتفاظ بأرصدة دولية. (حبيبة و محمد الأمين ، 2022 ، صفحة 79).

وإذا كان رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر يخضع بالأساس إلى تغيرات الوضع الدولي كارتفاع وانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، فإن سعر صرف الدينار الجزائري يبقى تأثيره ضعيف على استقرار وضع ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة المدروسة (علي و طيبة، 2006).

والجدول الموالي يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2020).

الجدول رقم (04): تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2020).

الوحدة: (مليار دولار)

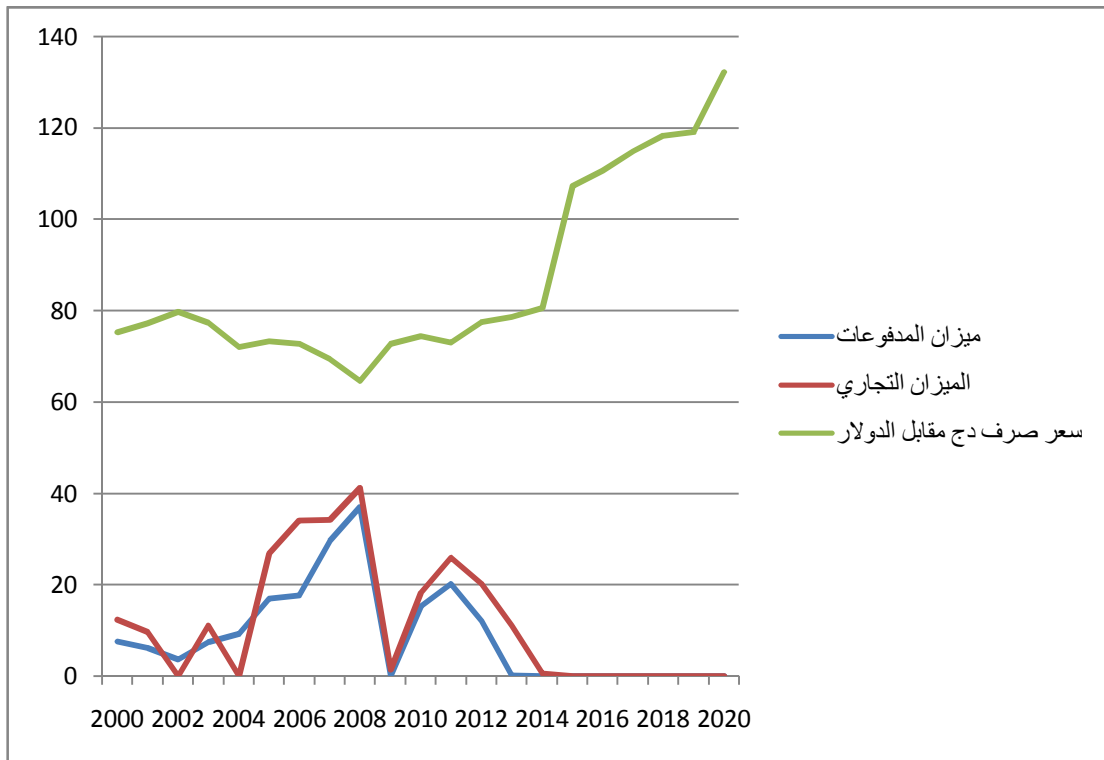
البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزان المدفوعات	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25	16.94	17.73	29.55	37.04	0.11	15.32
الميزان التجاري	12.3	9.61	6.7	11.14	14.27	26.81	34.06	34.24	41.24	1.39	18.20
سعر صرف دج مقابل دولار	75.26	77.21	79.68	77.39	72.06	73.27	72.64	69.29	64.58	72.64	74.39
البيان	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	.
رصيد ميزان المدفوعات	20.14	12.05	0.13	5.88	27.53	26.03	21.76	15.82	16.93	16.57	.
الميزان التجاري	25.96	20.16	11.06	0.59	18.03	20.12	14.41	7.46	9.32	13.62	.
سعر صرف دج مقابل الدولار	72.93	77.53	78.65	80.56	107.13	110.52	114.93	118.29	119.15	132.13	.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على:

- Banque d'Algérie, rapport 2006, 2007, 2008, 2010, 2016, 2017, 2019.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2008، 2013. وبنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2020.

الشكل رقم (03): تطور رصيد ميزان المدفوعات وعلاقته بتطور سعر الصرف خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات الجدول رقم (04)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن رصيد ميزان المدفوعات شهد مع مطلع الألفية الثالثة تحسنا نتيجة تراكم الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي وكذا تحسن أسعار المحروقات في السوق الدولي حيث بلغ سنة 2000 ما يقارب 7.57 مليار دولار، واستمر هذا التحسن إلى أن بلغ أعلى قيمة سنة 2008 قدرت بـ 37.04 مليار دولار، وفي سنة 2009 سجل انخفاضا حادا قدر بـ 0.11 مليار دولار وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية وارتفاع فاتورة الواردات نتيجة الأزمة المالية العالمية، ليسجل تحسنا نسبيا خلال الفترة (2010_2012) نتيجة تحسن الميزان التجاري مع تلاشي تأثيرات الأزمات ليعود الانخفاض من جديد سنة 2013 حيث بلغ ما يقارب 0.13 مليار دولار بسبب تداعيات أزمة أسعار النفط في الأسواق العالمية. وسرعان ما تحول الفائض في ميزان المدفوعات إلى عجز اعتبارا من سنة 2014 بقيمة (5.88 مليار دولار) وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات في هذه الفترة. واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2020 التي عرفت تراجعا نسبيا قدر بـ (16.57 مليار دولار) مقابل (27.53 مليار دولار) سنة 2015 وذلك نتيجة للانعكاش النسبي لسعر برميل البترول والتقليص من حجم الواردات.

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الانخفاض في سعر صرف الدينار الجزائري لم يكن له تأثيرا واضحا على الميزان التجاري وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات ككل، فلما ينخفض سعر الصرف الدينار الجزائري نلاحظ أن الميزان التجاري غالبا ما يسجل تراجعا أو عجزا بالرغم من أن النظرية الاقتصادية تؤكد عكس ذلك،

فعلى سبيل المثال لما انخفض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار من 75.26 دج سنة 2000 إلى 107.13 دج سنة 2015 نلاحظ أن الميزان التجاري شهد تراجعا حادا حيث انتقل من 12.3 مليار دولار سنة 2000 إلى (18.03) مليار دولار سنة 2015، واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2020 التي بلغ فيها ما يعادل (13.62 مليار دولار) بالرغم من تراجع سعر صرف الدينار الجزائري إلى مستوى 132.13 دج مقابل واحد دولار. الأمر الذي يؤكد على أن الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة لم يستجيب للتغيرات التي تحدث في قيمة سعر صرف الدينار. وعليه يمكن القول أن هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين رصيد

ميزان المدفوعات وسعر برميل البترول في الاقتصاد الجزائري، فالارتفاع أو الانخفاض في رصيد ميزان المدفوعات غالبا ما يستجيب للارتفاع أو الانخفاض في أسعار البترول في الأسواق الدولية، وهذا راجع إلى طبيعة الصادرات الجزائرية التي تتميز بعدم تنوعها وعدم مرونتها نظرا لانحصارها في قطاع المحروقات بنسبة 97%، الأمر الذي يجعل سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لتشجيع الصادرات غير فعالة، مما يؤدي في النهاية إلى التأثير الضعيف على الميزان التجاري، وبالتالي على رصيد ميزان المدفوعات ككل.

4. خاتمة

توصلنا في هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- ✓ عرف سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة استقرارا نسبيا مقابل أهم العملات الأجنبية (الدولار) إلى غاية سنة 2015 التي بدأ يسجل فيها تدهورا من سنة لأخرى، ويرجع ذلك إلى زيادة حجم احتياطات الصرف التي أصبح يذخرها بنك الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة عقب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
 - ✓ تمكنت سياسة سعر الصرف الدينار الجزائري خلال فترة الدراسة من تحقيق هدف واحد من بين الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية. فقد كانت فعالة في ضبط معدل التضخم الذي بلغ في المتوسط 3.77%، وهو معدل أقل من معدل التضخم المستهدف من طرف السياسة النقدية والمصرح به من طرف بنك الجزائر اعتبارا من سنة 2007 (معدل التضخم المستهدف أقل من 04%). بينما يبقى تأثيرها جد ضعيف في تحقيق الأهداف الثلاثة الأخرى المتمثلة في: الرفع من معدل التشغيل أو تخفيض معدلات البطالة، تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، والتي تبقى رهينة تقلبات أسعار البترول في الأسواق الدولية. وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية.
 - ✓ إن سياسة تسيير سعر صرف الدينار الجزائري المتبعة من طرف بنك الجزائر خلال فترة الدراسة في إطار السياسة المسماة "التعويم المدار" لمعدل صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية لم تصل مستوى الفعالية المنتظرة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية؛ نظرا لارتباط هاته الأهداف بتغيرات الوضع الدولي كتقلبات أسعار البترول.
- من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات التالية:
- ✓ لا بد من إعادة النظر في سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري المتبعة من طرف بنك الجزائر، لأنها لم يترتب عنها أية زيادة في حجم الصادرات وإنما ترتب عنها ارتفاع تكلفة الواردات، خاصة وأننا نعلم أن واردات الجزائر لا يمكن الاستغناء عنها كونها تندرج في مجملها في خانة الضروريات. الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى عدم التأثير في الميزان التجاري وبالتالي في ميزان المدفوعات ككل.
 - ✓ لا بد من اتباع سياسة اقتصادية ملائمة تضمن الاستقرار في سعر صرف الدينار الجزائري وذلك بما يتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية.
 - ✓ إعطاء أهمية أكبر لسياسة سعر الصرف وجعلها أداة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

5. قائمة المراجع

1. بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، 2006، تقييم أداء بنك الجزائر للسياسة النقدية خلال الفترة 1994-2004 مع التركيز على سياسة استهداف التضخم، مداخلة مقدمة ضمن أشغال الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية المركز الجامعي بشار، يومي 24، 25 أبريل 2006.
2. موسى بوشنب، نحو تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . حالة الجزائر 2000 . 2014. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة بومرداس، 2015.
3. سمير حافصي وعبد القادر خليل، دراسة قياسية لأثر نمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد (06)، عدد (02)، 2018.
4. عسول محمد الأمين وزحاف حبيبة، أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة تحليلية للفترة الممتدة (2000 - 2014)، مجلة أصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 06، العدد 01، أبريل 2022.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي، السداسي الأول، نوفمبر 2015.
6. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2008، سبتمبر 2009.
7. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2011، أكتوبر 2012.
8. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 56، ديسمبر 2021.
9. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، 2008، 2013.
10. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ديسمبر 2011.
11. Banque d'Algérie, économie monétaire et développement, rapport 2017
12. www.banquemondiale.org
13. www.bank-of-algeria.dz
14. -https://www.ons.dz